هولاند: ملتزمون بالاستقرار الضريبي وتسهيل الإجراءات للمستثمرين السعوديين

العساف: تعنت أوروبي يعوق اتفاق التجارة مع دول الخليج

جانب من لقاء الرئيس الفرنسي هولاند مع قطاع الأعمال السعودي

خلال استقبال هولاند

أكد وزير المالية السعودي الدكتور إبراهيم العساف، أن توقيع اتفاق منطقة التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي مرهون بالتوصل إلى تفاهم حول موضوعين بين الجانبين، مؤكدا أن الاتفاق في حال توقيعه سيرفع التبادل التجاري.

وقال العساف على هامش لقاء الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند مع قطاع الأعمال السعودي في مجلس الغرف السعودية في الرياض أمس، «المعوق الرئيس أمام الاتفاق هو إصرار الاتحاد الأوروبي على بعض الأمور، التي لا يمكن أن يتنازل الجانب الخليجي عنها، إضافة إلى وجود نقاط ضعف في اتفاقات تفادي الازدواج الضريبي بين الجانبين، وهي اتفاقات مهمة للاستثمار والتجارة».

وأشار العساف إلى أن هناك استثمارات كبيرة بين السعودية وفرنسا، ولكننا نرغب في المزيد منها، كما ذكر الرئيس الفرنسي في كلمته، أن هناك شراكة بين أرامكو وشركة توتال لإنشاء معمل تكرير وبتروكيماويات كبير جدا في الجبيل، وقد بدأ الإنتاج.

وكان الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند أكد في كلمته خلال الاجتماع، أهمية العلاقات السعودية – الفرنسية، مشيرا إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ 8 بلايين يورو العام الحالي، مشددا على وجود فرص لتوسيع التبادل التجاري، خصوصاً أن المملكة لديها برنامج كبير لتطوير البنى التحتية، ويمكن للشركات الفرنسية العمل فيه من خلال مشاريع الطاقة والبنية التحتية والصناعات الغذائية.

وأعرب عن رغبته في دخول شركات صغيرة ومتوسطة فرنسية للسوق السعودية، مشيراً إلى أن لقائه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله تطرق للتعاون في مجال الصناعات الغذائية في ضوء سياسة المملكة نحو توفير الأمن الغذائي، منوهاً بضرورة التعاون في مجال الطاقة المتجددة والنظيفة في ظل توجه المملكة نحو مصادر الطاقة البديلة، وتطوير مشاريع كبيرة للطاقة المتجددة، إضافة إلى استعداد فرنسا للتعاون مع المملكة في مشاريع الطاقة النووية.

وأكد التزام حكومته بالعمل على استقرار السياسات الضريبية وتسهيل الإجراءات على المستثمرين السعوديين، داعياً رجال أعمال البلدين إلى استثمار الإرادة السياسية القوية في البلدين والزخم الكبير لتطوير ودفع علاقات التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية.

من ناحيته، أشار رئيس مجلس الغرف السعودية المهندس عبدالله المبطي إلى أن الجانب السعودي يرغب في تشجيع الشركات السعودية على الاستثمار في فرنسا لتعزيز وخلق فرص عمل للسعوديين ونقل وتوطين الخبرات والتقنيات المختلفة، داعياً إلى النظر في شكوى رجال الأعمال من تعقيدات وتغير قوانين الضرائب الفرنسية، ما يوثر في الإدارة المالية والسيولة لدى تلك الشركات.

وعلى صعيد متصل، وقعت السعودية وفرنسا أمس تسعة اتفاقات تعاون بين جهات حكومية وخاصة سعودية وفرنسية، منها اتفاق تعاون بين شركتين فرنسيتين وعدد من الجامعات الشركات السعودية.

وتضمنت الاتفاقات اتفاقاً بين شركة الكهرباء الفرنسية والشركة الدولية للطاقة، بهدف الشراكة في مجال الطاقة النووية، كما تم توقيع عقد تجاري بين شركة المياه الوطنية وشركة إيترون الفرنسية لتوريد عدادات مياه ذكية، واتفاق بين شركة موفيكن الفرنسية وكانو السعودية للنقل لإنشاء وكالة تجارية لدول مجلس التعاون الخليجي في مجال نظم المعلومات لشبكات النقل في المناطق الحضرية.

إطلاق سبيكة تحمل شعار «إكسبو 2020 - دبي مدينة مضيفة»

100 مليون درهم قيمة جوائز «مهرجان دبي للتسوق 2014»

جانب من المؤتمر

تصل قيمة جوائز مهرجان دبي للتسوق في دورته التاسعة عشرة لعام 2014 إلى نحو 100 مليون درهم، وتتنوع الجوائز بين سحوبات على مجموعة دبي للذهب، وسيارات من طراز «إنفينيتي» و«نيسان»، والعديد من الجوائز النقدية، وسحوبات على جوائز أخر، بحسب ليلى محمد سهيل، المدير التنفيذي لمؤسسة دبي للمهرجانات والتجزئة. وأفادت سهيل بأن قيمة جوائز المهرجان من المتوقع أن تتجاوز هذا الرقم مع تقديم الشركاء الاستراتيجيين، والرعاة، ومراكز التسوق والقطاع التجاري جوائز أخرى، يتوقع أن يعلن عنها خلال الفترة المقبلة، مشيرة إلى أن الجوائز التي قدمها المهرجان خلال دوراته الماضية ساهمت في تغيير حياة كثير من الفائزين، وتحسين أوضاعهم.

وبينت أن إدارة المهرجان تدرس إعادة النظر في تركيبة الزوار المستهدفين، مع التركيز على دول مجلس التعاون، والهند والصين وروسيا ودول الكومنولث، مشيرة إلى أن هناك أسواقا سياحية جديدة تمثل قيم مضافة لقطاع السياحة.

وأشارت سهيل إلى أن سحوبات الذهب خلال الدورة المقبلة للمهرجان تشهد عودة السحوبات على كيلو ذهب، إلى جانب خاتم سولتير من الألماس كل يوم، منوهة بأن قطاع تجارة التجزئة أكثر القطاعات استفادة من المهرجان، إذ تشير الدراسات إلى أن 25 في المئة إلى 30 في المئة من مبيعات القطاع تجري خلال فترة المهرجان.

ولفتت إلى أنه، وبعد تأسيس مؤسسة دبي للمهرجانات والتجزئة بدائرة السياحة والترويج التجاري، اتسع حجم فعاليات المؤسسة، وتم إطلاق العديد من المبادرات، آخرها مهرجان دبي للسيارات، إلى جانب فعاليات «صيف دبي» و«العيد في دبي»، إضافة إلى مبادرات أخرى في الطريق، الأمر الذي أدى الى تطوير المؤسسة بميزانية سنوية أكثر مرونة.

ولفتت إلى أن سحوبات الذهب والمجوهرات الكبرى تشمل كيلو جراما من الذهب وخاتم سوليتير من الألماس يوميا، بإجمالي 32 كيلو جراما من الذهب و32 خاتما من الألماس، وتبلغ قيمة الجوائز حوالي 6 ملايين درهم.

ويمكن دخول السحب من خلال شراء مشغولات ذهبية بقيمة 500 درهم ومضاعفاتها، وكذلك شراء الإصدار الخاص من سبيكة الذهب الخاصة بـ «إكسبو 2020»، فيما يمكن مضاعفة فرصة الربح والحصول على قسيمتي سحب عند شراء مجوهرات ماسية أو مرصعة باللؤلؤ، أو ساعات مرصعة بالمجوهرات بنفس القيمة. وحضر المؤتمر الصحافي الذي عقد أمس في فندق بارك حياة، صني شيتيلابيلي رئيس مجلس إدارة مجموعة دبي للذهب والمجوهرات، وسعيد محمد معصم الفلاسي، مدير إدارة الشراكات الاستراتيجية في مؤسسة دبي للمهرجانات والتجزئة، وشاندو سيرويا نائب رئيس مجلس إدارة المجموعة، وتومي جوزيف المدير العام للمجموعة.

المؤشر يرتفع 1.6 في المئة

سيولة محلية تعزز مكاسب سوق أبوظبي فوق مستوى الـ 4200 نقطة

بورصة أبو ظبي

فاجأت سيولة محلية المستثمرين في سوق أبوظبي للأوراق المالية في الجلسة قبل الأخيرة من تداولات العام الحالي، عززت من مكاسب السوق فوق مستوى الـ4200 نقطة، أعلى مستوى خلال 6 سنوات.

وارتفع المؤشر العام للسوق بنسبة 1.6 في المئة ، وأغلق عند أعلى مستوياته خلال الجلسة 4277 نقطة، بعدما شهد في النصف الثاني من الجلسة سباقاً غير متوقع من قبل مستثمرين ومحافظ استثمار محلية لشراء اسهم منتقاة طالت أسهم 5 شركات استحوذت على 88.5 في المئة من إجمالي التداولات التي تجاوز المليار درهم، مقارنة مع 477 مليونا جلسة أمس الأول، في مؤشر على حجم السيولة التي دخلت السوق في توقيت يقول محللون ماليون ووسطاء، إنه كان متوقعا أن يكون أقرب للضعف من النشاط المحموم، بسبب نهاية العام. والشركات الخمس هي الأسهم العقارية الثلاث الدار وإشراق وراس الخيمة العقارية، إضافة إلى سهمي دانة غاز، وميثاق للتأمين.

وقال عبدالله الحوسني مدير عام شركة الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية "السوق خالف توقعات الهدوء والضعف بعمليات شراء قوية ليس لها مبرر سوى أن المستثمرين لديهم قناعة بأن العام المقبل سيكون أفضل لأسواق المال، وأن مستويات الأسعار الحالية لن تبقى كما هي، لذلك فإن الدخول يستهدف عدم ضياع الفرص الحالية".

وأضاف أن المستثمرين عادوا للسوق سريعا لاتخاذ مراكز مالية جديدة عند مستويات الأسعار الحالي، موضحاً أن الأسواق تشهد أحجام تداولات كبيرة وضخمة، في حين تبقى أسعار غالبية الأسهم أقل من قيمتها الحقيقية، وهو ما يجعل السوق جذابا.

وبحسب احصاءات سوق أبوظبي، قفزت السيولة فوق المليار درهم من تداول 710.2 مليون سهم، جرى تنفيذها من خلال 5328 صفقة، ولأول مرة منذ شهر تقريباً يتحول المستثمرون المحليون إلى الشراء الصافي الذي ظل مقصورا على الأجانب، محققين صافي بقيمة 3 ملايين درهم، هي في ذات الوقت محصلة بيع الأجانب.

وشكلت تداولات الأجانب نحو 35.5 في المئة من إجمالي تعاملات السوق، وذلك من مشتريات بقيمة 390 مليون درهم مقابل مبيعات بقيمة 393 مليون درهم. وحقق الأجانب غير العرب صافي بيع بقيمة 735 ألف درهم، والخليجيين 17.4 مليون درهم، في حين سجل الاستثمار العربي صافي شراء بقيمة 15.2 مليون درهم.

وسجلت 7 قطاعات مدرجة ارتفاعات قادها قطاع العقار الأكثر ارتفاعا مع قطاعي الطاقة والاستثمار بأكثر من 4 في المئة لكل قطاع، في حين تراجع قطاع السلع الاستهلاكية واستقر قطاع الخدمات بدون تغير.

وسجلت أسعار 24 شركة ارتفاعاً مقابل انخفاض أسعار 6 شركات، واستقرت أسعار 3 شركات بدون تغير، وحقق سهم شركة إسمنت الاتحاد أكبر نسبة ارتفاع سعري قريبا من الحد الأعلى 15 في المئة إلى 1.65 درهم، وحقق تداولات بقيمة 489.5 ألف درهم من تداول 339.7 ألف سهم. وفي المقابل تراجع سهم شركة اسماك بأكبر نسبة انخفاض في السوق بنحو 3.9 في المئة إلى 13.60 درهم، وبلغت قيمة تداولاته 214.7 ألف درهم من تداول 15.9 ألف سهم.

وسجلت الأسهم العقارية الثلاثة التي ظلت داعمة للسوق في مساره الصاعد أعلى مستوياتها خلال العام الحالي، وجاءت في مقدمة الأسهم الخمسة الأكثر نشاطاً في السوق، وارتفع سهم شركة الدار الأكثر نشاطا بنسبة 4.4 في المئة إلى 2.80 درهم أعلى مستوى خلال الجلسة، وحقق أكبر قيمة تداولات بنحو 306 ملايين درهم من تداول 111 مليون سهم. وأغلق سهم شركة إشراق العقارية أيضا عند اعلى مستوى خلال الجلسة 1.96 درهم بارتفاع نسبته 6.5 في المئة، وحقق ثالث أكبر التداولات بقيمة 249.3 مليون درهم من تداول 130.8 مليون سهم. وارتفع سهم شركة رأس الخيمة العقارية بنسبة 3.1 في المئة إلى 0.99 درهم، وسجل أعلى سعر 1.01 درهم، وحل رابعا في قائمة الأسهم النشطة بقيمة 102 مليون درهم من تداول 102.3 مليون سهم.

ودعمت الأسهم القيادية النشطة والثقيلة في قطاع البنوك تسجيل السوق لمستويات جديدة قبل نهاية العام بجلسة، وارتفعت أسهم بنوك الخليج الأول بنسبة 1.9 في المئة إلى 18.70 درهم، وحقق تداولات بقيمة 14.6 مليون درهم من تداول 789.3 ألف سهم، وأبوظبي الوطني 1.4 في المئة إلى 13.70 درهم بتداولات قيمتها 3.3 مليون درهم من تداول 244.8 ألف سهم، وأبوظبي الإسلامي 3.3 في المئة إلى 5.58 درهم، وحقق تداولات بقيمة 14.7 مليون درهم من تداول 2.7 مليون سهم.

وحقق سهم البنك العربي المتحد ثاني اكبر ارتفاع في السوق بنحو 9.3 في المئة إلى 6.45 درهم، والشارقة الإسلامي 2.6 في المئة إلى 1.55 درهم بتداولات قيمتها 3.4 مليون درهم من تداول 2.2 مليون سهم، ودار التمويل 2.7 في المئة إلى 3.75 درهم، وأبوظبي التجاري 0.16 في المئة إلى 6.39 درهم، بتداولات قيمتها 4.2 مليون درهم من تداول 670 ألف سهم، وبنك الشارقة 0.57 في المئة إلى 1.76 درهم. وانخفض سهما الاتحاد الوطني 0.86 في المئة إلى 5.78 درهم، وبلغت قيمة تداولاته 629.2 ألف درهم من تداول 108.4 الف سهم، و"راك بنك" بنسبة 2.1 في المئة إلى 7 دراهم.

شكل 51.4 في المئة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدولة

«يورومونتور»: 706 مليارات درهم الإنفاق الاستهلاكي في الإمارات خلال 2013

متسوقون في أحد المراكز التجارية

ارتفع حجم الإنفاق الاستهلاكي في دولة الإمارات خلال العام 2013 بنسبة 5.8 في المئة ، ليصل إلى 706.7 مليار درهم « 192.57 مليار دولار»، مقارنة مع 667.8 مليار درهم «181.96 مليار دولار» للعام 2012، بزيادة مقدارها 39.9 مليار درهم، بحسب تقديرات مؤسسة «يورومونتور انترناشونال».

وشكل الإنفاق الاستهلاكي خلال العام 2013، وفقاً لتقديرات المؤسسة، نحو 51.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة الذي يقدر بنحو 1.4 تريليون درهم. وتوقعت المؤسسة أن يرتفع الإنفاق الاستهلاكي في الإمارات بنسبة 5.2 في المئة خلال العام 2014، ليصل إلى 745.5 مليار درهم، وأن يصل في العام 2017 إلى نحو 839.2 مليار درهم، وأن يواصل ارتفاعه حتى العام 2020 بمتوسط سنوي قدره 4.3 في المئة .

وبلغ إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للفرد في الدولة خلال العام الحالي، وفقا للتقرير، نحو 84.0 ألف درهم، وتوقع أن ينمو بنحو 4.2 في المئة خلال العام 2014.

ووفقا لتقرير حديث لمؤسسة «يورومونتور»، حصلت «الاتحاد» على نسخة منه، استحوذ الإنفاق الاستهلاكي على السلع والمستلزمات الكمالية والترفيهية على نحو 42.8 في المئة من إجمالي الإنفاق للعام الحالي، حيث بلغ إجمالي الإنفاق الاستهلاكي على الملابس والأحذية حوالي 52.4 مليار درهم، مقابل 49.7 مليار درهم للعام 2012، في حين بلغ على المستلزمات والخدمات المنزلية نحو 28.07 مليار درهم، وعلى النقل والسيارات 66.4 مليار درهم، وبلغ الإنفاق على الاتصالات 53.4 مليار درهم، والترفيه والاستجمام 15.7 مليار درهم.

وتجاوز الإنفاق على الفنادق والموائد الإنفاق على التعليم، إذ بلغ 34.09 مليار درهم، في حين بلغ الإنفاق على التعليم نحو 20.9 مليار درهم، وبلغ الإنفاق على الخدمات الطبية والمستلزمات الصحية 11.08 مليار درهم.

وقدر التقرير حجم الإنفاق على البضائع المنوعة والخدمات بحوالي 31.48 مليار درهم، فيما بلغ الإنفاق على الأغذية والمشروبات في الإمارات هذا العام نحو 99.64 مليار درهم، أما الإنفاق على السكن، فاستحوذ على الحصة الأكبر من الإنفاق بقيمة 291.5 مليار درهم.

وفيما يتعلق بتقديراتها لتوجهات الإنفاق الاستهلاكي في الدولة خلال السنوات المقبلة، رجح تقرير «يورومونيتور انترناشونال» أن يبلغ إجمالي الإنفاق الاستهلاكي العام المقبل نحو 745.5 مليار درهم، ومن ثم يقفز إلى 777.2 مليار درهم في العام 2015، وإلى 808.3 مليار درهم في العام 2016، وإلى 839.2 مليار درهم في العام 2017.

وعلى صعيد القطاعات الاستهلاكية، توقعت المؤسسة ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي على الأغذية والمشروبات العام المقبل ليصل إلى 103.5 مليار درهم، و106.8 مليار درهم في العام التالي، ثم 110 مليارات درهم في العام 2016، ونحو 112.6 مليار درهم في 2017. ورجح التقرير بلوغ الإنفاق الاستهلاكي على الاتصالات 57.8 مليار درهم العام المقبل، ترتفع إلى 62.3 مليار درهم في العام التالي، و66.6 مليار درهم في 2016، وحوالي 70.9 مليار درهم في 2017.

وعلى الرغم مما تحمله الأرقام من دلالات على جنوح النزعة الاستهلاكية في المجتمع على حساب الادخار، إلا أن محللين يرون فيها ملامح يتميز بها الاقتصاد الإماراتي عن غيره من اقتصادات المنطقة، خصوصاً في المرحلة الراهنة، إذ يشير هؤلاء إلى إن ارتفاع نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى إجمالي دخل الفرد، ربما يعد مؤشراً على وجود بعض مظاهر الإسراف في السلوك الاستهلاكي لأفراد المجتمع، وهو ما لا يجب التقليل من تأثيراته، إلا أن هناك زوايا أخرى يمكن من خلالها رؤية هذا المؤشر بشكل إيجابي، حيث يُعدُ مؤشرا قويا على أن سكان الإمارات، وبجميع فئاتهم، لديهم شعور قوي بالثقة والطمأنينة بشأن الأوضاع الاقتصادية في الدولة، وأن هذه الثقة والطمأنينة خلقت لديهم شعوراً بالأمان فيما يتعلق بمستقبلهم الوظيفي، ومصادر دخلهم بشكل عام.وفي المقابل، يحذر آخرون من أن تمدد الإنفاق الاستهلاكي على حساب الاستثمار والادخار يمكن أن تكون له انعكاسات سلبية عديدة على الاقتصاد المحلي، لا سيما أن غالبية السلع المستهلكة في المجتمع هي سلع مستوردة، لافتين إلى أن الزيادة المفرطة في الاستهلاك تمتص جانبا مهما من السيولة على حساب الاستثمار المنتج.